

# من الجامعة الى المجهول

غسان سلامة\*

المستقبل، فيها ينوي الشباب مراهقته ومنها في الشباب هو يخرج نحو رجايب العمل والنتاج. انها الفاصل بين الاعتماد على الاجل وعلى الدولة وبين الاعتماد على الذات. فالطلاب الجامعي مسؤولون من ادخله للجامعة لكي يخرج منها، في المبدأ، مسؤولاً عن مصير البلاد. انها مختبر للبناء، وصورة صغرة عما تهني المجتمعات نفسها. لكن اخبار جامعاتنا العربية بعيدة عن ان تشير في النفس هذه الحسابات للتفاؤل. فجامعات الضفة الغربية مقلدة لقرار الإحتلال للمشيم، بينما الشعب الفلسطيني لا راسمال له سوى علم اولاده. وجامعيو لبنان يسرقون، السنوات للدراسة سرقة سنة بعد سنة من تسلط القناصين، والجرام الخاطفين، وبقية تصويبات الدفاع، وتجتاح الاضرابات الغاضبة جامعات تونس يوماً والجزائر يوماً آخر، بينما يزداد للتسويدي العلمي في جل الجامعات للعربية، وبينما تفت الرقابة للسياسية، والممارسات الامنية للحقهاء حاجزة منيعا بين الطلاب والحقيقة العلمية في معظم البلدان العربية، حيث لا حقيقة الا تلك التي يفرسها النظام على الناس. من هنا ضرورة ازالة بعض الاوهام العالمية بالانها في ما يخص جامعاتنا العربية. اولاً، بالنسبة الى عدد الطلاب، نسمع كثيراً ان لا مكان لطلابنا في الجامعات العربية القائمة. الواقع ان هناك اليوم حوالي تسعين جامعة عربية، ومن المتوقع ان يتجاوز العدد المئة قبل سنوات قليلة. ومعظم هذه الجامعات حديث العهد، انشائه الدول العربية الحديثة بعد الاستقلال بل ان ثلثي هذه الجامعات لها من العمر اقل من عشرين سنة. بسلام آخر، ليس هناك من مشكلة في افتتاح الجامعات: فعددها في مصر الى ازدياد، وعمان كالبحرين، ناهيك عن قطر وموريتانيا، اصحبت لديها جامعات ويتراقف ازدياد عدد الجامعات مع ارتفاع عدد الطلاب من مليون طالب سنة 1980 الى اكثر من مليونين سنة 1990 الى رقم يتجاوز الاربعة ملايين سنة 2000. وهذا معناه ان الانفجار السكاني الذي نشهده في بلدان المنطقة كافة انعكس ايضا على الجامعة، من هنا تائف البعض من ارتفاع اعداد الخريجين مما لا تتمكن المجتمعات من تحمله. لكننا لا نزال في مرحلة توسع رقعة التعليم، يجب في هذه المرحلة على الاقل عدم الحد منه. بل على العكس، فان بلدانا عربية كثيرة بحاجة الى افتتاح جامعات جديدة لاستيعاب اعداد اكبر من الطلاب.

لكن التساؤل الآخر يأتيك من نوع تخصص هؤلاء الطلاب والكلام الدارج يقول: ليتهم يخصصون في الطب او الهندسة او الكمبيوتر، بدلا من الاداب والحقوق والعلوم الانسانية، لكن المسألة ليست بهذه البساطة. فالدول القائمة لا تمنع في اقامة الكليات العلمية والتطبيقية عندما تكون (ماليا) قادرة على ذلك. وهناك اليوم في البلدان العربية 86 كلية طب وصيدلية، و67 كلية علوم، و66 كلية زراعة و57 كلية هندسة مقابل 44 كلية حقوق او 63 كلية اداب. المشكلة ليست ان يافتتاح الكليات العلمية والطبية والهندسية وانما في قدرة هذه الكليات على استيعاب اعداد كبيرة من الطلاب، بالنظر الى ضخامة تكاليف المختبرات والدراسات التطبيقية. من هنا فان النمو الكمي في عدد الجامعات العربية وفي اعداد الجامعيين تراقف عمليا مع ازدياد نسبة المتوجهين نحو العلوم الانسانية والاجتماعية، هؤلاء يشكلون اليوم حوالي نصف الطلاب الجامعيين العرب بينما دنت نسبة المتوجهين نحو الطب والهندسة والزراعة. وهذا بالطبع امر مؤسف في منطقة هي بحاجة ماسة لكل اشكال التنمية، خصوصا ان بعض كليات الطب والهندسة في الدول العربية النفطية قار على استيعاب اعداد اكبر من الطلاب او هي فتحت ابوابها امام ابناء الدول العربية المجاورة. لكن الخطورة ليست هنا كما يعتقد التكنوقراط وعموم الناس. الخطورة هي في تفاوت النوعية بين المجالين. فبينما نحن نشهد نموا مضطربا في نوعية المتخرجين من الكليات العلمية، نرى نوعية المتخرجين من فروع الاداب والانسانيات في تدهور مستمر. ومرد ذلك طبعا الى ان العلوم الانسانية بحاجة الى ان يتم تعليمها في ظروف من الحرية الفكرية، والروح النقدية، والابداع المستمر، وهذه شروط يندر توفرها في البلاد العربية. من هنا، بينما تزداد اعداد المتخرجين من كليات التاريخ او الفلسفة او علم الاجتماع ازديادا مضميفا، لا نزال نبحث بصعوبة عن مؤرخين واجتماعيين او فلاسفة عرب حقيقيين ذاك ان خريجي العلوم الانسانية كالمشهورين، ونوعيتهم في تدهور مستمر. وتتحكم الحكومات تحكما شبه مطلق بالتعليم العالي والجامعات: فهي تعين العمداء، وهي تختار الاساتذة، وهي تقدم

المنهج، وهي تجيد التخصصات، واعداد لطلاب المقبولين. ومرد هذا التحكم الواسع هو ان الدولة هي التي يتفق على التعليم، لها بالتالي «الحق» في السيطرة التامة عليه، خصوصا مع ميل الشباب الجامعي اجمالا الى الشغب والتبريد. في المقابل تنتظر المجتمعات العربية من الحكومات اجمالا ان تتحمل نفقات التعليم، وتزري النكبات والطلاب والاحزاب ينتفضون بسرعة ان شعروا بان مجانية التعليم الجامعي قد مست. ولكن هذا الواقع هو المسألة بعينها فتتحكم الحكومات بالجامعات لن يقل، ومستوى التعليم لن يرتفع، والتجديد الدائم في التدريس لن يحصل ان لم نقل جميعا بضرورة قيام جامعات اهلية (خاصة)، اكثر ارتباطا بمؤسسات العمل والانتاج وتسهم المجتمعات في تمويلها. فالدول العربية في معظمها فقيرة، وغير قادرة بالتالي على استيعاب الاعداد الجديدة من الطلاب. واذ هي استوعبتهم، فسيتم ذلك على حساب نوعية التعليم الذي تقدمه الجامعات للناس. المجتمعات العربية ليست فقيرة مثل الدول بل على العكس فان التفاوت في المداخل قد انشا خلال المرحلة النفطية طبقات اجتماعية ثرية او متوسطة الحال، قادرة على تمويل تعليم ابنائها، بل انه يجب عليها ان تقوم بهذا التمويل، لانها في الاجمال قد تعلمت التهرب من دفع الضرائب ومن الاسهام في ميزانية البلاد. من هنا الجرة المطلوبة من الحكومات القائمة على القبول بقيام جامعات عربية جديدة خارج اطار الدولة، وخارج ميزانياتها، وخارج تحكمها التسلسلي. فتاميم التعليم كانت له حسناته، ولكننا نلمس اليوم حدوده وسيئاته، من نمو الروح البيروقراطية، وانعدام الحريات، وعجز وزارات التربية عن استيعاب طلاب جدد. والواضح ان اي تاخر في قبول بقية الجامعات الاهلية (الخاصة)، سيؤدي لجنوح اعداد متعاظمة من الشباب العربي للتعلم في الخارج، وربما للاستقرار نهائيا في الخارج ايضا. نعم للجامعات الاهلية (الخاصة) وفورا والتعليم الجامعي العربي قطري للغاية: فبينما كانت اعداد العرب تنتقل من بلد الى آخر، ولا سيما باتجاه جامعات مصر ولبنان، نرى اليوم ميلا واضحا لتركز طلاب كل بلد عربي في بلدهم، فالجامعة الوطنية صارت رمزا من رموز الاستقلال، الوطني لكل دولة. وكل حكومة صارت تفضل ان يتعلم ابناء بلدها تحت نظر مخابراتها فلا يذهبون الى القاهرة او بيروت، (او باريس او لندن) حيث يفوزون ببعض الشهادات وانما يلتقطون ايضا مختلف الافكار الهدامة.

وهذا الميل طبعها غير صحي للبيئة لاسباب عديدة منها اولاً ان هناك الآن بلدانا عربية ثرية واخرى فقيرة وان من اسهل اشكال التعاون العربي هو مزيد من المنح الدراسية التي تقدمها الدول اللرية لجاراتها المصدمة، فمستقبل الطلاب العرب، وتحضنهم ثم تعيدهم الى بلانهم. والسبب الثاني هو ان انتقال الشباب العربي من بلد الى آخر، ومن منطقتهم الى دول اخرى، من شأنه ان يزيد من روحهم التنفسية، وان يربطهم على المقارنة للراشدة بين الامور، وان يفتح ذهنهم على شؤون المعاصرة في وقت تتنامى فيه الدعوات لاعانهم في الماضي السحيق في مجال الفكر والمعرفة. وان كانت في السليق قد نشأت حالات من التعاون الجامعي، فلننا نرى اليوم سياسات لتضييق رقعة القبول في للجامعات الوطنية في كل مكان تقريبا.

بقي ان نقول ان للجامعة هي في الاجمال صورة النظام السياسي القائم، تفضحه اكثر من اي مؤسسة اخرى. فانا هو احترم حرمة الجامعة، استطيع الكلام عن الحريات، واذ هو انفق عليها تمكن من الكلام في التنمية، واذ هو قبل بها خارج اطار تحكمه، استطيع ادعاء لبوس الديمقراطية. ولكن الواقع بعيد عن هذه الاعتبارات: هنا جامعة كلفت مليارات الدولارات والطلاب فيها قلائل، هناك جامعة تعج بطلاب ولكن النجاح فيها مشروط بممارسة الفش، وشراء «الساعات الخاصة» الباهظة الاذن من الاساتذة، وهناك جامعة لا يدرس فيها الا من اثبت انتمائه للحزب الحاكم وعرف كيف يتعامل، مع المخابرات. ونرى تعلم اللغات الأجنبية في تن مستمر تحت غطاء البحث عن «الاصالة الحضارية»، ونسمع بضرب الحريات المستمر تحت ستار «صون الشباب من الافكار الهدامة» ونلمس انحذارا واسعا في مستوى التعليم تحت شعار «ديموقراطية التعليم ومجانتيته».

تلك هي الصورة المستقاة من تجوالنا الاكسيرة، ومن زيارتنا المتكررة لزملاء كثيرين يعصروم الهم من المستوى الذي وصلت اليه المؤسسات التي هم فيها يعملون. وان كانت الجامعة هي مرآة صادقة لما ستكون عليه البلاد في المستقبل من الزمن، فحق هؤلاء الزملاء علينا مشاركتهم القلق والغضب، وحققهم علينا اساءة، هذه الاسطر التي كتبتها.

\* استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الاولى.